# ما مستقبل العلاقة بين القوى الغربية ومنطقة الشرق الأوسط؟

# المحتويات


**عوامل تؤثر في النظرة الغربية إلى الشرق الأوسط ..... 6**

صورة الإسلام في الغرب ..... 9

انعكاس هذه التصورات على السياسات الغربية ..... 9

أحقاد الماضي وإرثها ..... 9

غير مؤهلين للديمقراطية؟! ..... 9

المستعرِبون والخبراء ..... 10

القيم المشتركة ..... 11

ازدواجية المعايير والنفاق ..... 11

الوضع الراهن في الشرق الأوسط ..... 11

**ماذا قد يترتب على عودة ترامب؟ ..... 12**

**هل يمكن لأوروبا تطوير سياسة للشرق الأوسط؟ ..... 12**

**دراسات الحالة ..... 13**

الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ..... 13

ترامب والقضية الفلسطينية ..... 15

سوريا ..... 16

العملية الانتقالية في سوريا ..... 17

دور القوى الخارجية في سوريا ..... 19

**توصيات بشأن النهج العام للسياسات ..... 21**

بالنسبة للقوى الغربية ..... 21

بالنسبة للشرق الأوسط ..... 21

فلسطين ..... 22

سوريا ..... 24

**الهوامش ..... 26**

يتناول هذا البحث طبيعة العلاقة القائمة بين القوى الغربية ومنطقة الشرق الأوسط، ويستشرف آفاق تطورها، من خلال دراسة حالتين: القضية الفلسطينية، والأزمة السورية. كما يُقيِّم التحديات التي تعترض هذه العلاقات، ويستعرض الخيارات المتاحة أمام مختلف الأطراف المعنية.

لفهم طبيعة التفاعل بين القوى الغربية والدول الشرق أوسطية، لابد من الإلمام بالسياقات الأوسع التي تُشكِّل خلفيات السياسات المتبعة.

فعند اتخاذ الدول الشرق أوسطية لمواقفها تجاه القوى الغربية، لا يُبنى القرار بمعزل عن اعتبارات أخرى جوهرية، تشمل الرأي العام المحلي، والأوضاع الاقتصادية، والعلاقات المتشابكة مع قوى غير غربية كروسيا والهند والصين.

أما القوى الغربية، فلا تحتل قضايا الشرق الأوسط صدارة اهتماماتها في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، تهيمن الحرب الروسية-الأوكرانية منذ عام 2022 على أولويات التفكير الأوروبي. أما الولايات المتحدة، فقد أعلنت منذ عهد الرئيس باراك أوباما عن "التحول نحو آسيا"، رغم أن هذا التوجه لم يُترجم دائمًا إلى خطوات عملية. وفي ظل الانكماش الاقتصادي العالمي، بات تعزيز التبادل التجاري يتقدم على سلم أولويات هذه الدول، متفوقًا على قضايا فض النزاعات أو الدفاع عن حقوق الإنسان.

وبات ما يُسمى بـ"المجتمع الدولي"، في عام 2025، أقرب إلى وهمٍ من كونه حقيقة. فالقوى الكبرى لم تعد تتحرك بانسجام، لاسيما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، عام 2022. ولم يعد مجلس الأمن قادرًا على التوافق حيال التهديدات الأمنية الكبرى، في وقت باتت فيه الدول أكثر انكفاءً على مصالحها الضيقة، متبنيةً نهجًا انعزاليًّا يزداد ترسخًا يومًا بعد يوم.

وقد جرى تهميش القانون الدولي أو استغلاله بما يخدم مصالح معينة. فالولايات المتحدة، التي كانت من أبرز مهندسي النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، باتت قياداتها في القرن الحادي والعشرين تُبدي ازدراءً واضحًا لهذه المؤسسات. وتُظهر القوى الغربية تمسكًا بالقانون الدولي عندما يتعلق الأمر بالعدوان الروسي -لاسيما في أوكرانيا- لكنها تتجاهله تمامًا فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية في فلسطين. وهو ما يراه كثيرون، داخل المنطقة وخارجها، ازدواجيةً فاضحةً في المعايير.

لكن السؤال الجوهري المطروح اليوم هو: ما "الغرب" أصلًا؟ وهل لا يزال هذا الكيان قائمًا، في ظل التباينات العميقة التي تمزق صفوف الدول التي كانت تُعد سابقًا جزءًا من هذا المعسكر؟ لهذا السبب، يختار هذا البحث استخدام مصطلح "القوى الغربية" بدلًا من "الغرب" مفهومًا متكاملًا.

وعلاوة على ذلك، يشهد النظام العالمي الذي تقوده القوى الغربية حالة من التآكل التدريجي. فلم تعد الولايات المتحدة وأوروبا تحتلان الموقع المهيمن نفسه كما في السابق، بل باتتا تواجهان تحديات متصاعدة من قوى دولية أخرى تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى على الساحة الدولية.

ورغم أن الولايات المتحدة ما زالت تُعد القوة العالمية الأهم، إلا أن المؤشرات الدالة على تراجعها باتت واضحة؛ إذ تتراجع مكانتها أمام التمدد الصيني. كما أن سياسة "أمريكا أولًا" التي روج لها الرئيس، دونالد ترامب، تلقى رواجًا لدى شريحة واسعة من الناخبين الأمريكيين. لقد انتهى فعليًّا عصر "شرطي العالم"، ولم يعد حلفاء واشنطن، بما في ذلك الدول الأعضاء في الناتو، على يقين من التزام الولايات المتحدة بمبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة من ميثاق الحلف.

كما فقدت الولايات المتحدة مكانتها المهيمِنة في الشرق الأوسط التي كانت تتمتع بها في تسعينيات القرن الماضي، حين كانت القوة العظمى الوحيدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. ولم تعد علاقاتها مع عدد من حلفائها التقليديين -في أوروبا وكندا- على ما كانت عليه سابقًا من التقارب.

لا يعوِّل كثيرون اليوم في الشرق الأوسط وخارجه، على القيادة الأمريكية؛ فقد أصيب كثير من المراقبين بخيبة أمل من أداء إدارة بايدن، لاسيما في ملف فلسطين. كما رسَّخ الانسحاب العشوائي والفوضوي من أفغانستان الانطباع بأن الولايات المتحدة قوة آخذة في التراجع.

وتأرجحت السياسة الأمريكية في العقود الأخيرة بين إدارات جمهورية وديمقراطية ذات توجهات متناقضة تمامًا؛ ما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما. ومع ذلك، لم تنجح أيٌّ من الإدارتين في تقديم إجابات مقنعة للتحديات الكبرى التي تواجه العالم والشرق الأوسط ضمنه.

على القوى الغربية والدول الشرق أوسطية معًا أن تُعيد صياغة مقاربتها لمستقبل الإقليم، بما يتجاوز المعالجات التقليدية. ويطرح هذا البحث في ختامه توصيات عامة، تليها مقترحات محددة تتعلق بالحالتين الدراسيتين.

أطلقت إدارة بوش الابن، ذات التوجه المحافظ الجديد، نهج التدخل العسكري ومرحلة حروب ما بعد 11 سبتمبر 2001؛ وهي حقبة يُجمع معظم الأمريكيين اليوم على وصفها بالكلفة الباهظة والنتائج الكارثية. وتتراوح التقديرات حول تكلفة حرب العراق بين تريليون وثلاثة تريليونات دولار. وبدلًا من القضاء على تنظيم القاعدة، اضطُرَّ المجتمع الدولي لاحقًا إلى تشكيل تحالف جديد لمواجهة نسخة أكثر تطرفًا من الفكر الجهادي، تمثلت فيما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي لا يزال يُشكِّل تهديدًا قائمًا حتى عام 2025، وخصوصًا في العراق وسوريا.

أما إدارة أوباما، فرغم ما وعدت به من مقاربات جديدة، فقد جاءت النتائج مخيبة؛ إذ لم تحظَ انتفاضات "الربيع العربي" سوى بدعم فاتر من قبلها؛ ما أثار استياء من تطلعوا إلى تغيير جذري، وأغضب في الوقت ذاته حلفاء واشنطن التقليديين. كما فشلت إدارة أوباما في وقف الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد بحق الشعب السوري، تاركة فراغًا ملأته، لاحقًا، روسيا وإيران. وفي ليبيا، انخرطت الولايات المتحدة جزئيًّا فقط في تدخل عسكري أسهم في إسقاط نظام القذافي.

مع ذلك، لا يزال تعزيز العلاقات بين القوى الغربية والدول الشرق أوسطية ضرورة لا غنى عنها. فهناك عوامل بنيوية وراء تلك التوترات العميقة.

## عوامل تؤثر في النظرة الغربية إلى الشرق الأوسط

للخلفية التاريخية التي تربط القوى الغربية بالشرق الأوسط أهمية حاسمة في فهم طبيعة العلاقة الراهنة؛ إذ إن هذه العلاقة لا تزال مشوبة بسلسلة من التصورات السلبية المتبادلة. ويتناول هذا البحث هذه الجوانب بالتحليل، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن أي محاولة لتحسين العلاقات ستبقى غير مكتملة ما لم تُعالِج هذه التصورات الراسخة التي تكاد لا يخلو جانب منها من الجهل والأحكام المسبقة.

تاريخيًّا، لطالما اتسمت العلاقة بين القوى الأوروبية والولايات المتحدة من جهة، ومنطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، بالتوتر والتعقيد. وتمثل الحروب الصليبية فصلًا مظلمًا في التاريخ المشترك، فيما لا تزال ذاكرة الشعوب في المنطقة مثقلة بإرث الاستعمار البريطاني والفرنسي، والذي لا يُذكر غالبًا بكثير من الود أو الاحترام. أما الولايات المتحدة، فإن دعمها المطلق لإسرائيل، بغضِّ النظر عن العواقب، قد أضعف قدرتها على التأثير في المنطقة. وقد شكَّل غزو العراق واحتلاله، عام 2003، لحظة مفصلية كشفت عن القوة الأمريكية من جهة، لكنها أظهرت في الوقت نفسه الضعف البنيوي لها، لاسيما مع الصور المروعة التي خرجت من معتقل أبو غريب في العراق وغوانتنامو في كوبا، والتي قوضت المكانة الأخلاقية لواشنطن على الساحة الدولية.

غير أن دوامة الفشل والحروب وسفك الدماء في الشرق الأوسط ليست فقط نتاج قرارات استراتيجية خاطئة، بل هي أيضًا متجذرة في مجموعة من المواقف المتأصلة تجاه العرب والمسلمين داخل العقل الغربي.

وعند تحليل العلاقة بين القوى الغربية ومنطقة الشرق الأوسط، كما العالم الإسلامي الأوسع، تظهر مجموعة من الأنماط الثابتة في نظرة الساسة والمفكرين الغربيين للعرب والمسلمين. وتؤثر هذه النظرة في آليات بلورة السياسات واتخاذ القرارات. ومن الخطأ التغاضي عن هذا العامل أو التقليل من شأنه؛ إذ إن تجاهل هذه المواقف الموروثة سيؤدي إلى مزيد من التدهور في العلاقات لا محالة.

يصعب كذلك تجاهل مستوى الجهل المزمن بهذه المنطقة من العالم داخل الدول الغربية. فكثير من المراقبين ينجرفون نحو نظريات المؤامرة لتفسير الإخفاقات الغربية في المنطقة، فيما يكون السبب الأعمق غالبًا هو انعدام الفهم الغربي لتعقيداتها. هذا وفي زمن ازدادت فيه انشغالات السياسيين في الأنظمة الديمقراطية بقضايا الداخل، يقل الوقت والاهتمام المخصص للسياسات الخارجية، مهما بلغت أهميتها الاستراتيجية.

وتتفاقم هذه المشكلة مع تزايد التهديدات الأمنية في عموم الشرق الأوسط، والتي تعيق الوصول الميداني وتقلِّل من فرص التفاعل المباشر مع الواقع. فمن يستعرض توصيات السفر الرسمية الصادرة عن الدول الكبرى سيجد أنها غالبًا ما تنصح بعدم السفر نهائيًّا أو تفرض قيودًا شديدة على التنقل. فمثلًا، سوريا باتت خارج نطاق الوصول منذ عام 2011، والمواطنون الأمريكيون لا يزورون إيران، فيما تحظر إسرائيل الدخول إلى غزة على الجميع باستثناء قلَّة قليلة، وقد بدأ هذا الحظر بسنوات طويلة قبل 7 أكتوبر 2023. كذلك، لا تزال بعض المناطق في لبنان -بما في ذلك مخيمات اللاجئين الفلسطينيين- تُصنف ضمن المناطق المحظورة، أو التي يُحذَّر من زيارتها بشكل متكرر.

النتيجة المباشرة لذلك أن السياسات التي تعتمدها الحكومات الغربية تأتي في الغالب منقوصة؛ حيث تفتقر إلى الفهم العميق الذي تتطلبه طبيعة المنطقة وتشعباتها. وغالبًا ما يجد الدبلوماسيون أنفسهم محصورين داخل أسوار السفارات، عاجزين عن الانخراط الفعلي مع شعوب الدول التي أُوفدوا إليها. وتزداد هذه العزلة تعقيدًا بفعل الهجمات التي تتعرض لها البعثات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية، كما حدث في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، عام 2012.

نتيجة لهذا الجهل، وفي بعض الأحيان للأحكام المسبقة، يُعامَل العرب والمسلمون في الغرب باعتبارهم فئة واحدة لا فروق بينهم. فكثير من الساسة لا يدركون أن هناك مسيحيين عربًا أو يهودًا عربًا، فضلًا عن وجود عرب علمانيين. كما أن قلة فقط من المسؤولين الغربيين تعلم أن العديد من الدول الكبيرة ذات الأغلبية المسلمة ليست عربية أصلًا، وأن هناك من يُعرِّفون أنفسهم بصفتهم مسلمين علمانيين، أو مسلمين لا يرون للدين مكانًا في الحياة السياسية.

غالبًا ما يُصور العرب بأنهم كتلة واحدة دون تنوع في الرأي والتفكير. يتجاهل هذا الطرح الفوارق الشاسعة بين منطقة وأخرى، وبين مجتمع وآخر، وهي تنوعات طبيعية يُتَوقَّع الأمر وجودها في أي منطقة واسعة أخرى من العالم. كما تغفل هذه النظرة المبسطة حقيقة وجود سجالات محتدمة داخل العالم العربي حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تقل حدة أو حيوية عن تلك التي نشهدها في المجتمعات الغربية.

يُصور العرب أيضًا، بصفتهم أُمَّة، على أنهم كيان واحد موحد؛ حتى إن أحد الكتب ذهب إلى حدٍّ اختراع ما سماه "العقل العربي"، وكأن هناك ذهنية موحدة لمئات الملايين من البشر المنتشرين في أكثر من عشرين دولة ذات تنوع هائل. ولا تزال الصورة النمطية التي تربط العرب بالحياة البدوية والصحراوية قائمة في المخيال الغربي، رغم أن الغالبية الساحقة من العرب اليوم تعيش في مدن، ولا تمارس أي شكل من أشكال الحياة البدوية. ولا يزال العديد من الصور النمطية الأخرى عنهم مثل "العربي القذر"، و"العربي الثري"، و"العربي العنيف"، تُرسَّخ في الخيال الغربي الإعلامي والسياسي. ففي استطلاع للرأي أُجري في المملكة المتحدة، عام 2017، لم تتجاوز نسبة من ربطوا العالم العربي بما يعرفونه عن التاريخ 25% ، وهو رقم مذهل بالنظر إلى غنى هذه المنطقة حضاريًّا، وكونها موطنًا لبعض أقدم الحضارات التي عرفها الإنسان.

لكن الأخطر من كل ذلك هو الأسطورة القائلة: إن السلام في الشرق الأوسط هو ظاهرة استثنائية، وكأن العنف خاصيته الجوهرية. وما يثير السخرية أن هذا الاتهام غالبًا ما يصدر عن كتَّاب ومحللين أوروبيين ينتمون إلى قارة خاضت حروبًا استعمارية دموية، وأشعلت حربين عالميتين، وكانت بؤرة الحرب الباردة لعقود. هذه النظرة ليست فقط متعالية، بل أيضًا خاطئة.

الشرق الأوسط ليس استثناءً عالميًّا يحتاج إلى مقاربات خاصة أو معاملة مختلفة. هو، كغيره من المناطق، يملك سماته الخاصة، لكن يمكن دراسته وتقييمه سياسيًّا واجتماعيًّا وفق المعايير نفسها المعتمدة عالميًّا. ففيه أنظمة استبدادية، ومَلَكيات، ودول ريعية، تمامًا كما في مناطق أخرى. كما تشهد بعض دوله توترات عرقية وطائفية، لكنها لا تزيد عمقًا أو خطورة عما نراه في مناطق مثل البلقان أو وسط إفريقيا.

## صورة الإسلام في الغرب

يُصوَّر الإسلام في الغرب غالبًا على أنه عنصر غريب ودخيل على أوروبا، رغم أن الروابط بين أوروبا المسيحية والعالم الإسلامي تعود إلى قرون طويلة. فقد كانت الأندلس، لعدة مئات من السنين، القوة الأكثر تقدمًا وتحضرًا وتعدديةً ثقافيًا في أوروبا. لقد كان وجود الإسلام في أوروبا ممتدًا لقرون، إلا أن الصورة النمطية السائدة في الإعلام تُظهر المسلمين وكأنهم قد وصلوا إلى القارة على متن قوارب حديثًا خلال العقد الماضي.

وتندرج هذه التصورات ضمن موجة متصاعدة من الإسلاموفوبيا والمواقف المعادية للمسلمين. ولا يقتصر الخطاب والسياسات المناهضة للمسلمين على قادة اليمين المتطرف فحسب، بل يلجأ إليها العديد من السياسيين الشعبويين بغرض جذب الانتباه وتحسين مواقعهم في استطلاعات الرأي.

## انعكاس هذه التصورات على السياسات الغربية

تؤثر هذه الصور النمطية السلبية عن المنطقة وشعوبها والإسلام على مجريات النقاشات السياسية في الغرب. فالساسة في أوروبا وأمريكا الشمالية لا يُنتخبون عادةً استنادًا إلى خبراتهم في شؤون الشرق الأوسط؛ مما يعني أنهم يتسلمون مناصبهم وهم لا يملكون سوى فهم سطحي لمنطقة شديدة الحيوية على مستوى العالم. بل إن بعضهم يحمل مجموعة من الأفكار الخاطئة التي تعيق تطوير سياسات مدروسة وفعالة. ويقر العديد من هؤلاء السياسيين بجهلهم، فيما يحاول آخرون إخفاءه.

ورغم ذلك، أدى المسلمون دورًا "وظيفيًا" بالنسبة لكثير من السياسيين؛ إذ يحتاج القادة غالبًا إلى كبش فداء يُلقَى عليه اللوم، وغالبًا ما يقع الاختيار الافتراضي على المسلمين. يميل السياسيون ووسائل الإعلام إلى التركيز على الجرائم الإرهابية التي يُرتكبها أفراد يدَّعون الانتماء إلى الإسلام، بينما يُغَضُّ الطرف في الغالب عن التهديدات الآتية من اتجاهات أخرى، مثل اليمين المتطرف.

## أحقاد الماضي وإرثها

تُشكِّل النظرة التي ترى أن نزاعات الشرق الأوسط ناتجة عن أحقاد تاريخية قديمة تحديًا آخر يجب معالجته. هذه القراءة غير التاريخية للأحداث ترى أن النزاعات بين العرب واليهود، أو بين الأتراك والأكراد، أو بين السنة والشيعة، ما هي إلا امتداد لصراعات قديمة لا أمل في حلِّها.

وغالبًا ما يُستخدم هذا التفسير لتجنب مواجهة الأسئلة الصعبة حول المسؤوليات المعاصرة لدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. فالتذرع بـ"أحقاد تاريخية" يقدم ذريعة مريحة لتفسير الأزمات وكأنها حتمية تاريخية، متجاهلًا بذلك أثر السياسات الراهنة أو الحديثة التي تتحمل هذه الدول مسؤولية فيها.

## غير مؤهلين للديمقراطية؟!

يسود اعتقاد بين بعض الأوساط مفاده أن العرب غير مؤهلين للديمقراطية. ولا تزال هناك فئات من الساسة يرون أن الحكم الديكتاتوري يمثل النموذج الأنسب لهذه المنطقة من العالم، متذرعين بضرورة وجود "رجل قوي" يحكم المجتمعات العربية. هذا الطرح ينطوي على تقليل من شأن إرادة شعوب المنطقة، التي أظهرت في أكثر من مناسبة شجاعة استثنائية في مواجهة أنظمة قمعية، كما حدث في سوريا وإيران.

وغالبًا ما يتم تقديم المسألة وكأنها خيار ثنائي زائف: إما الاستبداد الديكتاتوري أو التطرف الإسلامي. هذه الثنائية المصطنعة تصب عمليًا في مصلحة الطرفين معًا. فقد برع الطغاة في المنطقة في التلاعب بهذه المعادلة، عبر تشجيع الجماعات الإسلامية

المتطرفة، لتبرير قمعهم أمام الغرب وتقليل الانتقادات الأمريكية والأوروبية لانتهاكاتهم. وقد استخدم الرئيس السوري، بشار الأسد، هذا الأسلوب بمهارة، حين روَّج فكرة أن البديل عنه هو تنظيم "داعش" أو تنظيم "القاعدة"، لإقناع قطاعات واسعة من الشعب السوري بأن الخيار الوحيد أمامهم هو بين استبداده أو السقوط في براثن الإرهاب.

ثمة خبراء أيضًا يحملون مثل هذه الآراء؛ فقد ذهب المؤرخ المعروف، برنارد لويس، الذي كثيرًا ما وُصف بأنه من أبرز المختصين في شؤون المنطقة، إلى القول، عام 2011، إبان ذروة أحداث "الربيع العربي": إن الديمقراطية "مفهوم سياسي لا يمتلك أي تاريخ أو سجل في العالم العربي والإسلامي". وأضاف أن "الجماهير العربية ببساطة غير جاهزة لانتخابات حرة ونزيهة" . وقد شكَّلت هذه التصريحات ذريعة لدعم أنظمة استبدادية تفتقر إلى الشرعية الشعبية. وسرعان ما تلقفت هذه التصريحات أنظمة الحكم القمعية وتبنَّتها، إلى جانب إسرائيل، التي تخشى من أي بوادر لانتشار الديمقراطية في المنطقة.

في المقابل، تُقابَل الاحتجاجات ضد الديكتاتوريات الموالية للغرب بالتجاهل أو بالتحفظ. وبينما يُستحضر في الذاكرة سقوط أربعة حكام عرب، عام 2011، تُتجاهل انتفاضات شعبية واسعة جرت لاحقًا فيما عدَّه البعض "ربيعًا عربيًا ثانيًا"، عام 2019، في دول مثل السودان والجزائر والعراق ولبنان.

ويطرح البعض تساؤلات حول سبب عدم انجذاب العديد من العرب إلى الساسة الغربيين. قد يكون من الممكن تفسير هذا الأمر من خلال فهم أعمق للعلاقة التاريخية بين القوى الغربية والمنطقة.

فلطالما تظاهر قادة الغرب بأنهم يفهمون الشرق الأوسط إلا أن مجريات التاريخ تُكذب هذا الادعاء. فهل توقع الساسة الغربيون الثورة الإيرانية عام 1979؟ أو الانتفاضتين الفلسطينيتين عامي 1987 و2000؟ أو ما سُمي بالربيع العربي؟ أو حتى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة؟ الجواب القاطع هو: لا. بل إن جورج بوش وتوني بلير اعتقدا، عام 2003، أن غزو العراق سينشر الديمقراطية في المنطقة، وهو اعتقاد ثبت فشله الذريع. وفي كثير من هذه الحالات، تجاهل السياسيون نصائح الخبراء، ولاسيما فيما يتعلق بغزو العراق في عام 2003.

لكن الأمر لا يقتصر على سوء تقدير الغرب؛ فحتى شعوب المنطقة لا تعرف الأجزاء الأخرى من منطقتها كما تظن. وهذه حقيقة يصعب أحيانًا الاعتراف بها. فلا تزال الحواجز قائمة أمام حركة السفر والتجارة بين الدول العربية، وهو ما يعيق فهمًا معمقًا للأوضاع. كما أن العديد من الأحداث التي عجز القادة الغربيون عن التنبؤ بها لم تكن متوقعة حتى داخل المنطقة نفسها. ويسهم هذا أيضًا في استمرار محدودية الفهم المتبادل في القضايا المفصلية وصناعة السياسات.

## المستعرِبون والخبراء

لا تحظى الخبرة في شؤون العالم العربي بالتقدير الكافي لدى القادة السياسيين الغربيين. وغالبًا ما يُستخدم مصطلح "مستعرِب" بمعنى سلبي، وكأن دراسة اللغة العربية تجعل صاحبها محل شك، فيُتَّهم بأنه أكثر ولاءً لأصدقائه العرب من بلاده، ويُستخدم أيضًا مصطلح "فيلق الجِمال" بنبرة تهكمية وازدرائية.

في هذا السياق، نشرت مجلة ذا **سبيكتاتور** البريطانية اليمينية مقالًا يستحق الإشارة إليه، جاء فيه:

**"منذ الزمن الذي كان تي. إي. لورنس (لورنس العرب) يتجول في شوارع باريس مرتديًا عباءة بدوية وهو يدافع عن فكرة وحدة الأمة العربية أمام صانعي السلام في مؤتمر فرساي عقب الحرب العالمية الأولى، عملت في وزارة الخارجية البريطانية نواة من المستعربين من قلب الطبقة الأرستقراطية. هؤلاء الأشخاص المؤثرون، الذين كثيرًا ما كانوا أيضًا سياسيين محافظين، أُسِروا بسحر الصحراء ولعبوا دورًا حاسمًا في توجيه السياسة البريطانية في الشرق الأوسط لأكثر من قرن. وقد دافعوا باستمرار عن مصالح الدول العربية –مهما كانت أنظمتها استبدادية– وانتقدوا الديمقراطية الوحيدة في المنطقة: إسرائيل"** .

غير أن أي تقييم منصف للمستعربين البريطانيين، بما فيهم لورنس نفسه، يُظهر أنهم كانوا يضعون المصالح البريطانية في المقام الأول دائمًا. ومنذ إعلان بلفور، مرورًا بفترة الانتداب، ووصولًا إلى يومنا هذا في ظل القصف الإسرائيلي لغزة، وقفت بريطانيا موقفًا داعمًا لإسرائيل. لكن العديد من المستعربين حذروا من مغبة الدخول في مغامرة السويس الكارثية، وكذلك من حرب العراق، عام 2003. ولا يصح إطلاقًا، كما زعم كاتب ذا سبيكتاتور، الادعاء بأن جميع المستعربين يتبنون موقفًا موحدًا في رؤاهم.

## القيم المشتركة

غالبًا ما تتجاهل السجالات السياسية والإعلامية القيم المشتركة التي تجمع بين الثقافات المختلفة، بما في ذلك الثقافة العربية والأوروبية. فالنقاشات تنشط في أوروبا والولايات المتحدة حول "القيم"، لكنها ترتكز عادةً على سلسلة من الافتراضات المشكوك فيها. فالقيم نادرًا ما تكون واضحة أو ثابتة بل هي متغيرة بطبيعتها. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم مقبول ضمن الإطار الغربي، إلا أنه عند تناول ثقافات أخرى، غالبًا ما تُصور القيم والمعتقدات وكأنها جامدة لا تتغير.

وفي أسوأ الأحوال، يسود اعتقاد لدى كثيرين في "الغرب" بأن قيمهم أرقى من غيرها، وأنه يتعين على الثقافات الأخرى أن تحتذي بها.

## ازدواجية المعايير والنفاق

سياسيًّا، لم يعد الاستياء من ازدواجية المعايير الغربية مقتصرًا على العالم العربي، بل باتت القوى الغربية عمومًا تُتَّهم بالنفاق وإخضاع مبادئها للمصالح. فكثيرًا ما تكون مواقف الغرب من قضايا حقوق الإنسان قائمة على المصلحة لا على المبادئ. ففي حين سارعت الولايات المتحدة ودول أوروبية عدة إلى إدانة الحكومتين، الروسية والسورية، لانتهاكهما القانون الدولي وحقوق الإنسان، وساندت المحكمة الجنائية الدولية في إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس، فلاديمير بوتين، يتساءل العرب وغيرهم: لماذا لا تنطبق هذه المبادئ ذاتها على الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، لاسيما في ظل الفظائع التي ترتكب في غزة؟ وفي الملف النووي، فرضت القوى الغربية عقوبات قاسية على إيران وكادت تشن حربًا لمنعها من تطوير برنامج نووي، في حين تلتزم الصمت تجاه الترسانة النووية الإسرائيلية الفعلية، دون أدنى اعتبار لمخاوف الدول المجاورة التي تشعر بالتهديد المباشر. وقد أثيرت مشاعر مماثلة إبان الضجة الكبرى حول مزاعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

## الوضع الراهن في الشرق الأوسط

من الصعب التفاؤل حيال أوضاع منطقة الشرق الأوسط؛ فقد شهدت العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين أحداثًا عاصفة وأوقاتًا بالغة الصعوبة.

لقد واجهت أنظمة الحكم تحديات غير مسبوقة في المنطقة، وأُطيح بحكام استبدوا بالسلطة لعقود طويلة، في حين واجهت الاحتجاجات الشعبية في العديد من البلدان موجة مضادة شرسة قادتها قوى الثورة المضادة. ولا تزال الجماعات الجهادية المتطرفة تُشكل تهديدًا كبيرًا في عدد من المناطق. كما أن دولًا عدة في الشرق الأوسط، من العراق وسوريا ولبنان، إلى فلسطين وليبيا والسودان واليمن، عانت -ولا تزال- من الحروب والأزمات والانهيارات، في ظل ضبابية كاملة بشأن ما قد يَؤول إليه الوضع في أي منها.

في هذا السياق الإقليمي المتأزم، تبرز إسرائيل بثقة مفرطة وسلوك عدواني متصاعد، بينما تتصرف إيران من موقع القوة ومنطق التخريب. فعلى الرغم من الضغوط الداخلية التي تهدد النظام الإيراني، فإنه لا يزال يحتفظ بقدرة فاعلة على التأثير الإقليمي، ويمارس نفوذه في أكثر من ساحة.

## ماذا قد يترتب على عودة ترامب؟

كيف يمكن قراءة العقد الماضي في السياسة الدولية، وتحديدًا في ظل بوادر عودة ترامب الى السلطة لدورة ثانية؟ هل ستجلب عودته معها قطيعة تامة مع النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية واستمر -ولو بصعوبة- حتى الآن؟

من المؤكد أن الأمور لن تبقى على حالها؛ فعودة ترامب إلى الحكم ستكون مفصلية، وقد تُحدث تحولًا جذريًّا في السياسة الدولية، بما في ذلك ملفات الشرق الأوسط. غير أن كيفية تجلي هذا التأثير لا تزال غير واضحة المعالم. فالرئيس ترامب يغتذي من الفوضى وعدم اليقين اللذين يزرعهما في الساحة الدولية. ومن الأمثلة الصارخة على أسلوبه، امتناعه المتعمَّد عن استبعاد استخدام القوة العسكرية لضم غرينلاند أو بنما، فضلًا عن رغبته المُعلنة في ضم كندا لتصبح الولاية الأمريكية الحادية والخمسين. وقد ذهب إلى حدِّ طرح خطة تتيح للولايات المتحدة السيطرة على قطاع غزة. فهل ينفذ هذه الأفكار؟ من غير المرجح ذلك، لكنه يبدو أنه يستمتع بالإرباك السياسي الذي تسببه تصريحاته.

في ولايته الأولى، اتسمت إدارة ترامب بالفوضى وغياب الانسجام في صناعة القرار. والسؤال المطروح اليوم هو: هل تعلَّم الرئيس وفريقه من التجربة السابقة وسيقدمون نموذجًا أكثر فاعلية؟ يشكِّك الكثيرون في ذلك، لكن المؤشرات الأولية تفيد بأن فريقه الجديد يبدو أكثر استعدادًا لتنفيذ رؤيته مما كانت عليه الحال سابقًا.

يمكن استخلاص عدد من الملاحظات الأساسية هنا:

أولًا: سيواصل ترامب تبني سياسة "أمريكا أولًا"، واضعًا المصالح الأمريكية -كما يراها- في صدارة أولوياته، وهو ما أكده صراحة في خطاب تنصيبه.

ثانيًا: سيُكرِّس ترامب الانحياز الأمريكي لإسرائيل، طالما لا يتعارض ذلك مع مصالحه المباشرة. فقد اختار فريقًا من الشخصيات ذات الخلفيات المؤيدة لإسرائيل، أبرزهم مرشحته لمنصب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، إليز ستيفانيك، التي ترى أن لإسرائيل "حقًا توراتيًا" في السيادة على الضفة الغربية.

ثالثًا: سيواصل ترامب موقفه المناهض للتجارة الحرة، وسيتردد في إرسال قوات أمريكية إلى الخارج، مع إبقاء موقفه العدائي تجاه الهجرة -النظامية وغير النظامية- لاسيما من الدول ذات الأغلبية المسلمة. كما قد انسحب من اتفاقية باريس للمناخ؛ ما أثار استياء عدد من حلفاء الولايات المتحدة.

في ولايته الأولى، تسبب ترامب بتوتير علاقات بلاده مع حلفائها التقليديين، وخصوصًا في أوروبا. وتشير المؤشرات المبكرة إلى أن العلاقات الأمريكية-البريطانية قد تمر بفترة صعبة. وتُذكِّر تصريحاته التهكمية بحق رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، الذي وصفه بـ"الحاكم" (أي بمنزلة حاكم ولاية أمريكية)، بطرق ترامب الملتوية.

## هل يمكن لأوروبا تطوير سياسة للشرق الأوسط؟

لطالما نظر العديد من دول الشرق الأوسط إلى أوروبا باعتبارها طرفًا موازنًا للولايات المتحدة في المنطقة. وقد أدت بعض القوى الأوروبية هذا الدور في مراحل سابقة. فعلى مدى عقود، كانت الدول الأوروبية مَن يتمسك بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان في سياق الصراع العربي-الإسرائيلي. وكانت المبادرة التي طرحت بوضوح مبدأ حل الدولتين أوروبية المنشأ، ممثلة بإعلان البندقية، عام 1980.

إلا أن هذا الدور الأوروبي شهد تراجعًا ملحوظًا. فالاتحاد الأوروبي بات أكثر انقسامًا، وعليه الاتفاق بالإجماع لتمرير أي سياسة خارجية مؤثرة؛ ما شكل تحديًا حقيقيًا، خصوصًا في ظل تنامي الشعبوية وميول بعض الحكومات -كحكومة فيكتور أوربان في هنغاريا- إلى تبني مواقف مؤيدة لروسيا. وقد سعت إسرائيل، في هذا السياق، إلى توثيق علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية لضمان مواقف أقرب إلى سياساتها.

يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يواصل السماح لهذه الانقسامات بأن تُضعف من تأثيره على ملفات تُعد حيوية لمصالحه الاستراتيجية باعتباره أكبر كتلة تجارية في العالم. وإذا تعذر التوافق الجماعي، فعلى الدول الفاعلة والراغبة -وعلى رأسها فرنسا وألمانيا- أن تتقدم وتتخذ خطوات ملموسة.

أما بريطانيا، فقد اختارت الخروج من الاتحاد الأوروبي عقب استفتاء عام 2016؛ ما حرم التكتل الأوروبي من إحدى أكثر دوله نفوذًا وخبرة. فالمملكة المتحدة تمتلك واحدة من أكبر الشبكات الدبلوماسية وبرامج المساعدات، وتفوق معظم الدول الأوروبية -لاسيما الصغرى منها- من حيث الخبرة في شؤون الشرق الأوسط. وقد أدى خروجها إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي، من جهة، وتهميش دور بريطانيا في ملفات دولية عدة، من جهة أخرى.

ولذلك، فإن المرحلة المقبلة تستدعي من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا التعاون عن كثب في القضايا الدولية، وطي صفحة المناكفات التي طغت على مرحلة ما بعد الاستفتاء، خدمةً لمصالح الطرفين واستقرار النظام الدولي.

## دراسات الحالة

يتناول هذا البحث حالتين رئيسيتين من النزاعات الإقليمية، ويستعرض الكيفية التي تعاملت بها القوى الغربية ودول المنطقة معهما، بهدف تسليط الضوء على سيناريوهات ممكنة وحلول محتملة.

تتمثل الحالة الأولى بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بالنظر إلى كونه يحظى بأكبر قدر من الاهتمام الدولي، ويمثل عاملًا حاسمًا في تشكيل سياسات الولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الدوليين. وقد أثبتت الحرب المستمرة منذ أكتوبر 2023 أن هذا النزاع لا يزال يحتل موقعًا مركزيًا في اهتمامات شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا يمكن تجاهله.

أما الحالة الثانية، فهي الأزمة السورية. وتُعد من الأزمات المحورية بالنسبة إلى مستقبل المنطقة؛ إذ إن مصير سوريا سيكون له أثر عميق في صياغة ملامح الشرق الأوسط في السنوات المقبلة. وعلى عكس القضية الفلسطينية، فقد ظلت الأزمة السورية مهمشة إلى حدٍّ كبير طوال سنوات ما قبل سقوط نظام بشار الأسد، في 8 ديسمبر 2024.

## الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

يمثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ساحة تتقاطع فيها الأوهام والمغالطات والأحقاد التي أشرنا اليها سابقًا. ويُعد مثالًا نموذجيًا لدراسة حالة يمكن من خلالها فهم آليات التفاعل بين القوى الغربية والمنطقة، وسوف نحيط فيما يلي ببعض جوانبها.

لقد تسبَّب هذا الصراع، على الأرجح، أكثر من أي نزاع آخر، في توتر العلاقات بين الغرب والمنطقة. كما تحول إلى قضية داخلية في العديد من الدول الغربية؛ حيث بات يهدد تماسك النسيج الاجتماعي، وتُسجَّل سجالات حادة بين مؤيدي الموقف الإسرائيلي وأنصار القضية الفلسطينية بشكل متكرر.

من وجهة نظر الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين، فإن القوى الغربية خانت الشعب الفلسطيني. فدعمها المتواصل لإسرائيل يعكس نفاقًا سافرًا وازدواجية في المعايير. وقد بلغت هذه الازدواجية ذروتها مع المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين

في قطاع غزة؛ حيث لم تكتفِ القوى الكبرى بعدم محاسبة إسرائيل أو احترام قرارات محكمتَي العدل الدولية والجنائية الدولية، بل قدمت لها السلاح والدعم الأمني والدبلوماسي.

وقد استُخدمت قضية فلسطين، ولاسيما مصير القدس، من قِبل الجماعات المتطرفة لتجنيد الأنصار واستقطاب المؤيدين، ومن ضمنها تنظيم القاعدة وتنظيم داعش. كما وظفت إيران الغضب الشعبي المتصاعد في أرجاء المنطقة لتعزيز نفوذها. وأسهمت الهجمات الصاروخية التي شنَّها الحوثيون على إسرائيل في تعزيز مكانة الجماعة في المشهد الإقليمي؛ إذ اعتُبر ما قامت به "ردًّا عمليًّا"، حتى وإن كان عديم الجدوى من الناحية العسكرية.

أما قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتي تعود جذورها إلى الأعوام 1947–1949، فتُهمَّش إلى حدٍّ كبير في الإعلام الغربي، ونادرًا ما تُذكر حقيقة أن 70% من سكان غزة هم من اللاجئين، الذين وجدوا أنفسهم من جديد في دائرة التهجير القسري دون أن يلقى ذلك تغطية تُذكر في الصحافة الغربية أو على لسان الساسة الغربيين.

يفشل كثيرون في إدراك زيف المعادلة التي توحي بتكافؤ مزعوم بين إسرائيل وفلسطين. فإسرائيل دولة قائمة، تمتلك ترسانة نووية ضخمة، بينما فلسطين لم يُسمح لها أصلًا بالوجود كيانًا مستقلًّا. شعبها إما في منفى قسري طويل الأمد، أو يعيش تحت وطأة احتلال عسكري إسرائيلي مستمر منذ عقود. إن حالة عدم التوازن هنا صارخة وفادحة.

وغالبًا ما يُصوَّر هذا الصراع بشكل مضلِّل على أنه نزاع ديني بين اليهود والمسلمين، وكأنه نتاج أحقاد دينية ضاربة في القدم. غير أن الحقيقة هي أنه صراع حول الأرض؛ حيث سعت الحركة الصهيونية، بدعم من قوى خارجية، إلى الاستيلاء على فلسطين في وقت لم تكن فيه نسبة اليهود في البلاد تتجاوز 8% من إجمالي السكان في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي ما بين 20 إلى 25 ألف نسمة فقط. بالنسبة للفلسطينيين، لم تكن هوية الصهيوني هي ما يحدد موقفهم فلو كان المستوطن هندوسيًّا أو سيخيًّا أو مورمونيًّا، لقاوموه كما قاوموا غيره. المسألة ليست في هوية المحتل، بل في واقع الاحتلال ذاته.

أحد العوامل الحاسمة في استمرار هذا الظلم هو حرمان الفلسطينيين -شأنهم شأن السوريين واليمنيين والليبيين وغيرهم- من حق رواية قصتهم بأنفسهم. هذا الوضع بدأ يتغير تدريجيًّا، لكنه لا يزال بعيدًا عن الإنصاف. في المقابل، لا يزال ممثلو إسرائيل يحظون بحضور إعلامي غربي واسع، ويواجهون عداءً أقل في المنصات الغربية.

ينتشر الجهل بشأن طبيعة هذا الصراع على نطاق واسع. قلَّة من الساسة والمحللين توقفت عند حقيقة أن الحرب الإسرائيلية على غزة بين عامي 2023 و2025 كانت سادس حرب كبرى تُشن على القطاع منذ مطلع هذا القرن. معظم السياسيين لم يكونوا على دراية بمدى التدهور الإنساني والمعيشي الذي كان يعانيه القطاع حتى ما قبل 7 أكتوبر 2023. بل إن كثيرين أنكروا حتى أن غزة لا تزال تحت الاحتلال، رغم أن القانون الدولي كان واضحًا في هذه المسألة، كما أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو 2024.

تشكل هذه الوقائع السياق الكبير لأحد أعظم الإخفاقات الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، وهو العجز الدولي عن وقف ما عدَّته أوساط قانونية وحقوقية عديدة إبادة جماعية تُرتكب في غزة. كما تطلب الأمر 471 يومًا للوصول إلى هدنة مؤقتة من القصف الإسرائيلي، في 19 يناير 2025.

وقد أقر الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في حينه بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لا يختلف عن المبادرة التي كان قد قدمها في مايو 2024، والتي وافقت عليها حركة حماس في يوليو من العام ذاته. هذا الإقرار يُعد إدانة صريحة لفشل الإدارة الأمريكية في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لعقد اتفاق يوقف الحرب. وجاءت المفارقة الصارخة حين أفلح الرئيس السابق دونالد ترامب -وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر- في فرض اتفاق مشابه؛ ما أظهر حجم تقاعس الإدارة السابقة. خلال تلك الفترة، قُتل أكثر من عشرة آلاف فلسطيني إضافي، وتم تنفيذ عملية تطهير عرقي في شمال غزة.

لا وجود لأي شكل من أشكال المحاسبة على الرغم من قيام إسرائيل بفرض حصار شامل على 2.3 مليون مدني فلسطيني في قطاع غزة، مانعة عنهم المياه والغذاء والوقود والكهرباء والدواء، دون أن تُقابَل هذه الانتهاكات بأي تحرك حقيقي، باستثناء المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع حينها، يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك بسبب الحصار وسياسة العقاب الجماعي أساسًا.

ورغم كل ذلك، لا تزال إسرائيل تتمتع بعلاقات حارة مع معظم القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا، كما تواصل هذه الدول تزويدها بالسلاح حتى خلال مجريات الإبادة الجماعية في غزة. وهذا ما يدفع كثيرين إلى التساؤل: لماذا تُمنح إسرائيل "شيكًا على بياض" فيما يتعلق بالقانون الدولي، في قضايا مثل الاستيطان، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي والمياه، والعقوبات الجماعية، والتعذيب؟ إنه اختبار حقيقي لمدى التزام هذه الدول الغربية بتطبيق القانون الدولي بذات الحزم عندما يتعلق الأمر بحليف كإسرائيل، تمامًا كما تفعل حين يكون الخصم روسيا أو إيران.

## ترامب والقضية الفلسطينية

أعلن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، جملة من القرارات المبكرة ذات الصلة المباشرة بالقضية الفلسطينية، جاءت لترسم ملامح سياسة متشددة داعمة لإسرائيل، في حال فوزه بولاية جديدة.

فقد أقدم ترامب على رفع جميع العقوبات التي كانت إدارة بايدن قد فرضتها على بعض المستوطنين الإسرائيليين؛ ما شكَّل دفعة قوية لهؤلاء المستوطنين الذين استأنفوا هجماتهم على القرى والتجمعات الفلسطينية فور إعلان النتائج، وفي يوم تنصيبه تحديدًا.

كما ألغى الرئيس القيود المفروضة على تصدير القنابل الثقيلة من زنة 2000 رطل إلى إسرائيل، وهي قيود كانت الإدارة السابقة قد فرضتها جزءًا من محاولة تقليص استخدام القوة المفرطة في قطاع غزة. هذه الخطوة من شأنها أن تُشجع الحكومة الإسرائيلية على استئناف عملياتها العسكرية واسعة النطاق، إذا ما انهار اتفاقها مع حركة حماس.

وفي خطوة تصعيدية أخرى، أعاد ترامب فرض العقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، وهي العقوبات نفسها التي سبق أن أقرها خلال ولايته الأولى؛ ما يُنذر بتراجع خطير في ملف المحاسبة الدولية، ويضع الدول الأخرى أمام امتحان حقيقي حول مدى استعدادها للدفاع عن مبدأ المساءلة.

إلى جانب ذلك، علَّق ترامب جميع المساعدات الخارجية الأمريكية لمدة 90 يومًا، وأعلن انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، وهو ما سيترك أثرًا بالغًا على الشعبين، الفلسطيني والسوري. ويعني ذلك، ضمنًا، تجميد التمويل المخصص لوكالة "الأونروا"، وهي أكبر هيئة إنسانية ما زالت تعمل داخل قطاع غزة، في لحظة يُعد فيها هذا الدعم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وفي تعليقه على الوضع في غزة، أبدى ترامب تشكيكًا في صمود وقف إطلاق النار، قائلًا: "لست واثقًا من أن الهدنة ستصمد" ، وأضاف: "هذه ليست حربنا، إنها حربهم". وهي تصريحات تعكس موقفًا متراخيًا تجاه الضغط على حكومة نتنياهو لاحترام المرحلتين، الثانية والثالثة، من الاتفاق القائم.

وفي تدخل أثار جدلًا واسعًا، أعلن ترامب، في 26 يناير/كانون الثاني 2025، عن مقترح يقضي بأن تتولى مصر والأردن استيعاب السكان الفلسطينيين من قطاع غزة، قائلًا: "نتحدث عن قرابة مليون ونصف مليون إنسان، سنقوم بإخلاء المنطقة بالكامل". وأضاف أن هذا الإجراء "قد يكون مؤقتًا وقد يكون طويل الأمد". وزعم ترامب أنه طرح هذا المقترح على كلٍّ من العاهل الأردني والرئيس المصري، إلا أن الحكومتين رفضتا الفكرة بشكل قاطع، شأنهما في ذلك شأن القيادة الفلسطينية. وأوضح وزير الخارجية الأردني آنذاك: "رفضُنا للتوطين موقفٌ راسخٌ لا يتغير. الأردن للأردنيين وفلسطين للفلسطينيين".

ولم تمضِ أيام حتى أدلى ترامب بتصريح لا يقل إثارة للجدل خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى البيت الأبيض، في 4 فبراير؛ إذ جدَّد رغبته في تفريغ غزة من سكانها، مضيفًا أن الولايات المتحدة ستتولى الإشراف الكامل على القطاع: "ستتولى الولايات المتحدة إدارة قطاع غزة، وسنقوم بعمل كبير هناك. سنمتلكه ونتحمل مسؤولية تفكيك جميع القنابل غير المنفجرة والأسلحة الموجودة، وسنزيل الأنقاض ونسوي الأرض".

اتسمت القمة التي جمعت الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، بالعاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، في 11 فبراير 2025، بطابع من التوتر والحرج. فقد تمسك الملك بموقفه الرافض لتحمل الأردن عبء استيعاب لاجئين فلسطينيين من قطاع غزة، في حين أصرَّ ترامب على أن خطته ستنال القبول. ولم يتضح بعد مدى قبول واشنطن لما يُقال: إنه مشروع لإعادة إعمار غزة من المزمع أن تتولى صياغته الدول العربية الرئيسية.

ويزعم الرئيس ترامب أنه يسعى إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم في المنطقة، إلا أن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ بوقف إطلاق نار فعلي وشامل يمكن له الصمود والاستمرار. وعلى الجهات ذات التأثير داخل إدارته أن تُصرَّ على ضرورة التزام الولايات المتحدة بضمان عدم تقويض الاتفاق المُبرم في 15 يناير، وأن تُلزِم جميع الأطراف باحترام بنوده، تحت طائلة المحاسبة.

## سوريا

تُعد سوريا من الدول التي تجاهلتها القوى الغربية على مدى عقود، ويرى كثيرون أن غياب الثروات المعدنية والنفطية الضخمة -كما في العراق وليبيا- أسهم في هذا التهميش. تاريخيًّا، مثَّلت سوريا حليفًا استراتيجيًّا للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، لاسيما في ظل حكم حزب البعث. ومنذ عام 1979، ومع تبنِّيها موقفًا معاديًا لإسرائيل ومؤيدًا لإيران، لم تحظَ سوريا يومًا بقبول في واشنطن، ولم تُعَدَّ يومًا شريكًا مفضلًا لدى العواصم الأوروبية.

ونتيجة لذلك، افتقرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى الفهم العميق والدقيق للواقع السوري عندما اندلعت الاحتجاجات، في مارس 2011. بل إن وزارة الخارجية الأمريكية لم يكن لديها سوى موظف واحد مكلَّف بمتابعة الملف السوري ، في عام 2009. في المقابل، كانت روسيا تمتلك فهمًا أعمق ليس فقط للنظام السوري، بل أيضًا لبنية المجتمع السوري بكل تعقيداته. وقد بدا ذلك جليًّا مع تحول الاحتجاجات إلى صراع مسلح ثم إلى حرب بالوكالة؛ إذ عكست السياسات الروسية وقراراتها وعيًا أوضح بديناميكيات النزاع.

من عام 2011 وحتى 2019، اتسمت السياسة الغربية تجاه سوريا بالتردد والارتباك. فقد دعمت الدول الغربية بعض أطراف المعارضة السورية، دون أن يمتلك قادتها معرفة كافية بطبيعة هذه الجماعات. كما طالبت برحيل النظام السوري، من دون أن تضع استراتيجية واضحة لتحقيق ذلك الهدف. فقد أبدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تحفظًا شديدًا على التدخل المباشر لإسقاط النظام، وفي الوقت نفسه لم تكن مستعدة لتوفير الدعم العسكري والمالي اللازم لفصائل المعارضة لتنفيذ هذه المهمة.

والنتيجة كانت أسوأ ما يمكن تخيله: كانت فصائل المعارضة أضعف من أن تحسم المعركة لصالحها، وأقوى من أن يُجْهِز النظام عليها فتحول النزاع إلى حرب دائمة بلا نهاية. وفي ظل هذا الفراغ، وجدت التنظيمات المتطرفة -وعلى رأسها "داعش" و"القاعدة"- البيئة المثالية للتمدد.

عندما تجمدت خطوط المواجهة في سوريا، عام 2020، نتيجة اتفاق روسي-تركي، صرفت الولايات المتحدة والدول الأوروبية أنظارها عن الساحة السورية، وساد افتراض خاطئ مفاده أن النزاع أصبح "مجمَّدًا" ولا مجال للتأثير فيه. غير أن الواقع كان أبعد ما يكون عن ذلك. فالقتال لم يتوقف تمامًا، كما شهدت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية تدهورًا سريعًا وخطيرًا.

لم تُجْرَ مراجعة جدية لتأثير العقوبات الغربية على المجتمع السوري والمدنيين. وقد أفرزت تلك العقوبات تداعيات اقتصادية

بالغة القسوة، لكن الأدلة تُظهر أن النظام السوري والمقربين منه استفادوا رغم كل شيء. ولم يُدرك كثيرون -بمن فيهم السوريون المغتربون- مدى الكارثة التي لحقت بالشعب إلا بعد سقوط النظام؛ حيث تبين أن العقوبات ضربت المواطن العادي أكثر مما أضعفت السلطة.

## العملية الانتقالية في سوريا

عنى غياب المتابعة الغربية لما يجري في سوريا أن العواصم الغربية -كما حدث مرارًا في الشرق الأوسط- فوجئت بالتحولات المتسارعة على الأرض، وذلك عندما سيطرت هيئة تحرير الشام وفصائل معارضة مسلحة أخرى على مدن سورية كبرى؛ ما أدى إلى رحيل بشار الأسد عن الحكم في 8 ديسمبر 2024.

وكان خبراء سوريون قد حذروا مرارًا من تراجع التأييد الشعبي للنظام، وخصوصًا من قاعدته الموالية التي ضاقت ذرعًا بالأوضاع المعيشية، ورأت كيف يزداد ثراء رجال النظام بينما يعاني الشعب من الفقر والجوع. ولهذا السبب، رفض الجيش السوري القتال دفاعًا عن الأسد، وتفككت وحداته من دون مقاومة تُذكر. وسقط النظام خلال اثني عشر يومًا فقط بعدما كان كثيرون يرون أنه "انتصر" في الحرب.

وقد استقبل السوريون سقوط النظام بإيجابية بالغة، معربين عن امتنانهم للجهات التي أسهمت في ذلك، بما في ذلك هيئة تحرير الشام. لكن المجتمع السوري خرج من حقبة الأسد مثقلًا بالانقسامات والإرهاق؛ ما يجعل نجاح المرحلة الانتقالية ضرورة ملحَّة في نظر غالبية السوريين، الذين يتطلعون إلى مستقبل مستقر، من دون عودة إلى الفوضى والعنف. ورغم هذا التطلع، تسود مخاوف حيال المرحلة الانتقالية وجديتها.

تشعر مكونات من المجتمع السوري -وخصوصًا من هم خارج مؤسسات الحكم الانتقالي- بالقلق حيال التوازنات المقبلة. فـ"هيئة تحرير الشام" تحمل خلفية سلطوية وجهادية، وستحتاج إلى بذل جهد كبير لإثبات تجاوزها لهذا الماضي، وإن أخفقت في تقاسم السلطة بشكل فعلي، فستفقد قدرتها على الإمساك بالوضع، وسيكون انهيار المرحلة الانتقالية مرجحًا للغاية.

كما تعرب النساء السوريات عن قلق بالغ إزاء احتمال التراجع عن مكتسباتهن، وتهميشهن في "سوريا الجديدة" لتصبحن مواطنات من الدرجة الثانية، بينما قد لعبن دورًا محوريًّا في مقاومة النظام، كما أسهمن في الاقتصاد الوطني، ويجب ألا يُختزل دورهن في المرحلة المقبلة إلى حضور رمزي أو شكلي. إن تمكين النساء من المشاركة الكاملة في المرحلة الانتقالية، وفي صياغة مستقبل البلاد، سيُسهم في بناء اقتصاد ومستقبل لسوريا أكثر تماسكًا وقوة.

يُعد تمكين المجتمع المدني السوري وضمان ازدهار شبكاته المحلية أيضًا من العناصر الجوهرية لإنجاح المرحلة الانتقالية. فالمجتمع المدني الناجح لا يضطلع فقط بدور رقابي ومسائل، بل يُمكنه أيضًا مضاعفة أثر مؤسسات الدولة وتعزيز مشاركة جميع المكونات السورية بالبناء على الحماس الذي أعقب سقوط نظام الأسد. وقد دفعت منظمات المجتمع المدني -حتى في عهد النظام- باتجاه حقوق الإنسان وحقوق العمال وتمكين النساء، ولو في ظروف سرية وعلى الرغم من القمع.

تُشكل هذه المنظمات أيضًا مصدر خبرة لا غنى عنه، ويمكن للسلطات الانتقالية، التي تفتقر إلى الكوادر والإمكانيات، الاستفادة من تجذر هذه المنظمات في المجتمعات المحلية وقدرتها على التعبير عن همومها ومصالحها. ويُعَد تمويل هذه المؤسسات وتوفير بيئة تنظيمية ملائمة جزءًا أساسيًّا من دعمها وتعزيز دورها.

تشير المؤشرات الأولية إلى أن هيئة تحرير الشام، رغم خطابها الإيجابي الظاهري أمام الوفود الأجنبية الزائرة، لا تُبدي استعدادًا حقيقيًّا لتقاسم السلطة مع باقي مكونات المجتمع السوري. وقد أثار هذا السلوك حالة من الخوف وانعدام الثقة لدى شرائح واسعة من المجتمع تجاه السلطات الجديدة. ويُنظر في أوساط السوريين إلى أن هذه السلطات عمدت إلى تفكيك الأجهزة الأمنية

والعسكرية القائمة، لا بهدف إصلاحها، بل لاستبدال هياكل تعكس تركيبة الهيئة وحلفائها بها، لا تركيبة سوريا بأسرها. وإذا لم يتغير هذا النهج، فإن احتمالات الانزلاق مجددًا إلى أتون الصراع والعنف تبقى قائمة بقوة.

لكن على عكس ما قد يظنه بعض السياسيين الخارجيين، فإن هيئة تحرير الشام أضعف بكثير مما يُعتقد؛ فهي لا تملك القوة البشرية أو الهيكلية اللازمة للسيطرة على عموم الأراضي السورية. فإدارة محافظة إدلب تختلف جذريًّا عن حُكم دولة بأكملها إذ تتطلب تحديات معقدة. كما أن الهيئة تفتقر إلى الخبرات التقنية المطلوبة لإعادة بناء الاقتصاد وقيادة عملية إعادة الإعمار.

ولا ينبغي أن يُفهم تقاسم السلطة على أنه توزيع طائفي أو عرقي للمناصب؛ إذ أثبت هذا النهج فشله الذريع في كل من لبنان والعراق ونظام المحاصصة الطائفية سيكون بالغ الخطورة في السياق السوري. ومن الجدير بالذكر أن "هيئة تحرير الشام" قد عبَّرت عن رفضها لهذا النموذج، وهي محقة في ذلك.

ومع ذلك، هناك كوادر سورية كفؤة من مختلف الخلفيات والمكونات المجتمعية، يمكن الاستفادة منها في إدارة المرحلة المقبلة، شريطة أن يُبنى تعيينُها على الكفاءة والخبرة. وغالبية هذه الكفاءات لن تقبل بالانخراط في أي إدارة، ما لم يكن واضحًا أنها حكومة انتقالية، شاملة للجميع، تُمهد الطريق لقيام سلطة شرعية حقيقية.

إن بناء الثقة يُعد مسألة محورية في هذه المرحلة. فالشفافية ستكون عاملًا حاسمًا، ورغم إغراء التسرع في الإجراءات، فإن المسؤولين في الحكومة الانتقالية المؤقتة مطالبون بالتروي والحرص على كسب ثقة الشرائح السورية المختلفة.

وسيكون مؤتمر الحوار الوطني حجر الزاوية في هذا المسار. ورغم تأجيل انعقاده أكثر من مرة، فإن إنجاحه يُعد أمرًا بالغ الأهمية. وهناك تخوف حقيقي من أن يُعقد على عجل؛ الأمر الذي قد يُفضي إلى تهميش أطراف بعينها، ما يدفعها إلى لعب دور المُعطِّل لاحقًا.

وفي هذا الإطار، لابد من تأسيس منظومة عدالة انتقالية، فحتى الآن، لا تمتلك سوريا آلية وطنية متكاملة لتحقيق العدالة، كما تفتقر إلى الكفاءات القانونية المتخصصة في هذا المجال. وتُعد العدالة الانتقالية ضرورة لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، ولكن بطريقة تضمن الإنصاف وتجنب الانتقام الجماعي الذي قد يعمق الجراح الوطنية. ومن هنا، ينبغي على سوريا الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والتوقيع على نظام روما الأساسي، لفتح المجال القانوني أمام محاكمة مرتكبي الجرائم في النظام السابق.

كما يجب التفكير بجدية في إطلاق مسار للحقيقة والمصالحة. فقد تعرض النسيج الاجتماعي السوري لتمزقات عميقة على مدار العقود الماضية، التي تفاقمت منذ عام 2011. ولن يكون التعافي ممكنًا في مجتمع متنوع كسوريا من دون عملية ممنهجة تهدف إلى ترميم العلاقات، وتضميد الجراح.

ويُعد ملف التعويضات وردِّ الحقوق من أبرز التحديات المستقبلية؛ إذ سيكون من الضروري التعامل مع قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات بشكل منهجي، خاصة أن كثيرًا من اللاجئين والنازحين سيواجهون صعوبات جسيمة في استعادة ممتلكاتهم، في ظل تدمير أو فقدان سجلات الملكية، سواء بفعل الحرب أو عمدًا من قبل أطراف النزاع.

في موازاة ذلك، ينبغي بذل جهود دبلوماسية جدية لدفع العملية السياسية قُدمًا بين دمشق وشمال شرق سوريا، لاسيما مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) ذات القيادة الكردية. وتُعبِّر تركيا عن مخاوف أمنية مشروعة حيال الروابط بين "قسد" وحزب العمال الكردستاني (PKK)، والذي يخوض تمردًا طويل الأمد داخل الأراضي التركية. وقد دفعت هذه المخاوف أنقرة إلى دعم جماعات سورية مستعدة لمواجهة "قسد" عسكريًّا.

لكن تجدد الصراع في هذه الجبهة سيكون خيارًا كارثيًّا. وعلى القوى الدولية التي لديها علاقات بجميع الأطراف أن تضطلع بدور فاعل في تشجيع الحوار والتفاوض، بما يُعالج المخاوف الأمنية التركية المشروعة، ويأخذ في الاعتبار، في الوقت ذاته، الهواجس الكردية المرتبطة بالحقوق التي حُرِمت منها هذه الفئة خلال عقود حكم نظام الأسد.

وفي هذا السياق، يُستحسن تشجيع الولايات المتحدة على الإبقاء على وجودها العسكري في سوريا؛ إذ لا يزال لهذا الوجود دور محوري في رعاية التفاهمات، وتقديم الضمانات الأمنية اللازمة لبناء الثقة بين الأطراف. كما أن هذا الوجود ضروري لمواصلة الجهود الرامية إلى منع عودة تنظيم داعش إلى الساحة السورية.

## دور القوى الخارجية في سوريا

يتعين على القوى الخارجية أن تضطلع بدور داعم لمساري الانتقال السياسي والتعافي الاقتصادي في سوريا، شرط أن تكون هذه الجهود منسجمة مع مصالح الشعب السوري وتطلعاته. فمنذ عام 2011، سعى العديد من الأطراف الدولية إلى التدخل في الشأن السوري وفرض أجنداته الخاصة على الشعب السوري؛ ما ألحق أضرارًا جسيمة بالبلاد.

لم تكن الولايات المتحدة والدول الأوروبية مستعدة بشكل كافٍ لمرحلة ما بعد نظام الأسد، وينطبق الأمر ذاته على العديد من دول الشرق الأوسط. وقد سارع الدبلوماسيون منذ سقوط الأسد للتوجه إلى دمشق في محاولة لفهم التطورات الجارية ومعرفة توجهات هيئة تحرير الشام وزعيمها، أحمد الشرع.

ولا يزال الغموض يخيم على الموقف الدولي من السلطات الانتقالية الجديدة، وعلى ما إذا كانت القوى الخارجية ستعترف بها وترفع العقوبات المفروضة، بما فيها تصنيف هيئة تحرير الشام وقادتها منظماتٍ وأفرادًا إرهابيين. ومن الضروري أن يكون هناك وضوح تام بشأن ما هو مطلوب من الإدارة السورية المؤقتة للحصول على اعتراف دولي ورفع العقوبات؛ إذ ينبغي على الولايات المتحدة -نظرًا لكون عقوباتها الأكثر تأثيرًا- أن تتولى الريادة في هذا الإطار، عبر تحديد مسار واضح ومعلن يُفضي إلى رفع القيود الاقتصادية.

وقد اتخذت واشنطن بالفعل خطوة أولية محدودة، حين أصدرت، في 6 يناير 2025، ترخيصًا لمدة ستة أشهر يسمح بتقديم خدمات حيوية وأداء بعض المهام الحكومية. غير أن هذا الإجراء المؤقت لن يشجع الاستثمارات؛ إذ إن رجال الأعمال بحاجة إلى بيئة أكثر استقرارًا وضمانات بعدم إعادة فرض العقوبات.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد توصل أخيرًا إلى قرار، في 27 يناير، يقضي برفع العقوبات التي تؤثر سلبيًّا على الاقتصاد السوري، على أن يتم تنفيذ القرار بشكل تدريجي. ومن اللافت أن المملكة المتحدة لم تبادر إلى اتخاذ خطوة مماثلة فورًا؛ إذ لم يُعلن أحد الوزراء نية لندن تعديل العقوبات إلا في 13 فبراير، مشيرًا إلى أن التعديلات ستتم خلال الأشهر المقبلة .

لكن رفع العقوبات يجب أن يترافق مع آلية رقابة وتقييم دقيقة، تضمن عدم استغلال الانفتاح الاقتصادي لتكوين نخبة اقتصادية جديدة تحتكر الثروات. وعلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يضعا معايير واضحة ومعلنة تتعلق بالشمول والحوكمة، تكون شرطًا لبقاء العقوبات مرفوعة، ولتشجيع الاستثمارات الكبرى، ولبناء علاقات أكثر دفئًا مع سوريا في المرحلة المقبلة.

يبقى الاقتصاد السوري في حالة شلل شبه كامل، وهو في حاجة ماسَّة إلى انطلاقة حقيقية. تمثل العقوبات، لاسيما العقوبات المصرفية الأمريكية، أحد أبرز العوائق أمام أي تحرك اقتصادي فعَّال؛ إذ إن رفع هذه العقوبات من شأنه أن يُتيح تدفق الحوالات المالية من الجاليات السورية الكبيرة في الخارج، والتي تُعد شريانًا حيويًّا للاقتصاد الوطني. وفي حال توافرت مقومات الاستقرار، يمكن للخبرات السورية في المهجر أن تعود لسد الثغرات الحرجة في سوق العمل.

ويمثل استقرار لبنان عنصرًا حاسمًا في هذا المسار، نظرًا للتداخل العميق بين الاقتصادين، السوري واللبناني، على امتداد العقود الماضية. وبالتالي، فإن تقديم الدعم للحكومة اللبنانية الجديدة سيكون له أثر إيجابي على سوريا أيضًا.

غير أن الموقف المنتظر من إدارة الرئيس دونالد ترامب ما زال غير واضح المعالم. فقد عبَّر ترامب في أكثر من مناسبة عن رغبته في عدم انخراط الولايات المتحدة في الملف السوري، معتبرًا أن هذه القضية باتت "شأنًا تركيًا". وخلال الجزء الأكبر من ولايته الأولى، كان يسعى إلى سحب القوات الأمريكية من سوريا، والتي يبلغ عددها حاليًا نحو 2000 جندي. وهذه القوات ذات أهمية استراتيجية، ليس فقط لضمان عدم عودة تنظيم داعش، بل أيضًا لردع الصدام بين تركيا والقوات الكردية.

وفي تعليق سابق له حول سقوط نظام الأسد، كتب ترامب: "سوريا في حالة فوضى، لكنها ليست صديقتنا" . وأضاف: "الولايات المتحدة يجب ألا يكون لها أي علاقة بما يجري هناك. هذه ليست معركتنا. دعوهم يتدبرون أمرهم. لا تتدخلوا".

غير أن هذا التوجه يُعد فرصة مهدورة؛ إذ يغفل إمكانية إعادة صياغة العلاقة الأمريكية مع سوريا ما بعد الأسد، بما يضمن علاقات أكثر حرارة، ويُهمِّش أطرافًا لا تُعد صديقة لواشنطن، وعلى رأسها روسيا وإيران. ومهما كان موقف ترامب، فإن الواقع يُثبت أن الولايات المتحدة منخرطة بالفعل في الشأن السوري، وأن مصالحها الحيوية على المحك. فالعقوبات الأمريكية تُضعف الاقتصاد السوري، ومن دون رفعها، ستتعثر أي عملية انتقالية؛ مما يُهدد أمن المنطقة واستقرار دول الجوار، بما في ذلك حلفاء واشنطن. والفراغ السياسي أو انهيار الدولة لن يؤديا إلا إلى تفشي التطرف.

من هنا، فإن دعم انتقال سياسي شامل وفعال بات ضرورة ملحَّة لحماية المصالح الأمريكية والأوروبية على السواء. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنسيقًا عالي المستوى، وهو ما يستدعي الاتفاق على بعثة انتقالية متكاملة تابعة للأمم المتحدة، تتوافر لها الصلاحيات الكافية. ومن المرجح أن توافق موسكو على مثل هذه البعثة، التي يجب أن تحظى بتفويض موسع، إلى جانب تعيين مبعوث أممي جديد يتمتع بمعرفة معمقة بالشأن السوري، ويتحدث اللغة العربية بطلاقة.

وقد أثبتت بعثات الأمم المتحدة السابقة جدواها في تجارب متعددة، مثل ناميبيا وسيراليون. ويمكن للبعثة المقترحة في سوريا أن تضم مراقبين غير مسلحين، كما حدث سابقًا في سوريا نفسها، لمراقبة الأوضاع الميدانية. كما يمكن أن تكون هذه البعثة مشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأن تقوم بتقديم الدعم الفني والمؤسسي للهيئات السورية في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية، بمساندة أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي.

وأخيرًا، ينبغي على القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تضمن وقف تدخلات الدول الطامعة والجهات المُعطِّلة. فقد استغلت كل من إسرائيل وتركيا، منذ الثامن من ديسمبر، الأوضاع لتوسيع رقعة سيطرتها داخل الأراضي السورية. وشنَّت إسرائيل غارات جوية مكثفة على أهداف عسكرية سورية، في حين اتخذت تركيا، بالتعاون مع الفصائل التي تدعمها، إجراءات ميدانية ضد مناطق ذات غالبية كردية. ومع أن لهذين البلدين هواجس أمنية مشروعة، إلا أن الحل العسكري لا يمكن أن يكون السبيل لمعالجتها.

أما الجهات المُعطلة لمسار الانتقال فتشمل إيران، وربما روسيا، إضافة إلى تنظيم داعش وعناصر من فلول النظام السابق. وتُعد إيران من أكثر الأطراف تضررًا من التحول المحتمل؛ إذ فقدت حليفًا أساسيًا وممرًا بريًا يمتد من العراق إلى لبنان، كانت تعتمد عليه لتوسيع نفوذها في المنطقة؛ مما سيؤثر على مصالحها. ومن المتوقع أن تسعى طهران إلى تقويض العملية الانتقالية، ما لم تتوافر لها دوافع إيجابية للعدول عن هذا المسار.

كما قد تراجعت المكاسب الروسية في سوريا بشكل ملحوظ بعد سقوط النظام، وقد تفقد موسكو امتياز استخدام ميناء طرطوس والذي يمثل لها ميناء مياه دافئة استراتيجيًا. ويبدو أن خياراتها باتت محدودة، لاسيما في ظل انشغال القيادة الروسية التام بجبهة أوكرانيا. لكن من الحكمة، وفق بعض الآراء، ألا تسعى القوى الأخرى إلى استفزاز روسيا بشكل مفرط؛ إذ ما زالت تملك القدرة على لعب دور المخرِّب الفاعل والمؤثر في أي مسار سياسي مستقبلي.

يجب تأجيل أي اعتراف دولي بالسلطات الجديدة في سوريا في المرحلة الراهنة. على الرغم من أن الحكومة الانتقالية تسعى حثيثًا للحصول على الاعتراف الدولي، فهي مطالبة بإثبات جدية التزامها بتقاسم السلطة فعليًا، وعدم استهداف أيٍّ من مكونات المجتمع السوري. كما لابد من أن يكون مسار الانتقال السياسي وصياغة الدستور عملية موثوقة وشاملة، تحظى بدعم الغالبية الساحقة من أبناء الشعب السوري بمختلف مكوناته.

# توصيات بشأن النهج العام للسياسات

## بالنسبة للقوى الغربية

إن معالجة الجهل والتحيز من الأولويات؛ فقد تقلص العالم وتداخلت مصالحه، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الفهم المتبادل قد تعزز فعلًا. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى بذل جهود أوسع في الدول الغربية من أجل تقديم شعوب الشرق الأوسط، وفي مقدمتهم العرب، بصفتهم بشرًا كاملي الأهلية وليسوا مجرد ملفات سياسية. ويتطلب ذلك مقاربة متعددة الأبعاد، تتصدرها الدبلوماسية الثقافية.

ومن الضروري أيضًا أن يتحلى السياسيون والدبلوماسيون الغربيون -خصوصًا غير المنحدرين من أصول شرق أوسطية- بقدر أكبر من التواضع إزاء ما يعتقدون أنهم يعرفونه عن المنطقة وثقافاتها وشعوبها. فالمعرفة الحقيقية بالشرق الأوسط ليست ثابتة، بل هي مسار تعلم مستمر، وأي تعميمات قد تؤدي إلى نتائج خاطئة وخطيرة. إنها منطقة تفاجئ وتُربك في آن، ولا تحتمل التبسيط.

ولصياغة سياسات أكثر فاعلية، يجب على الحكومات والساسة أن يموِّلوا وأن يستمعوا إلى الخبراء. فالسياسات الخارجية الفاشلة التي شهدناها هذا القرن ما كانت لتقع لولا تهميش المعرفة الحقيقية. وعلى الحكومات أن توفر الدعم اللازم للأقسام الأكاديمية ومراكز الأبحاث، ليس فقط من أجل الحفاظ على ما لدينا من فهم، بل لتعميقه وتطويره.

ويجب إظهار احترام أكبر لشعوب المنطقة؛ إذ لا يمكن بناء علاقة بنَّاءة ومستدامة من دون تفكيك الموروث السام من الصور النمطية والخرافات التي لا تزال تتسرب إلى الفضاءين، السياسي والإعلامي، في الغرب.

وعلى صعيد النزاعات، يجب على القوى الغربية التحول في مقاربتها من "إدارة الأزمات" إلى "الوقاية منها وحلها"؛ فالحروب مكلفة لجميع الأطراف، ولابد من استثمار جاد في تجنبها قبل اندلاعها.

## بالنسبة للشرق الأوسط

على الأطراف الفاعلة في المنطقة الاستثمار في عمليات الفهم المتبادل وتعزيز الانفتاح. بعض هذه الجهود قائم بالفعل، كما هي الحال في قناتي "الجزيرة الإنجليزية" و"تي آر تي وورلد"، لكن هذه المبادرات يجب أن تبقى بعيدة عن الدعاية، وأن تتحلى بالصدق والجرأة في الاعتراف بالمشكلات والتحديات إلى جانب عرض النجاحات والإنجازات. فالمصداقية أمر جوهري، وأي مشروع إعلامي يتجاهل معاناة المنطقة وتناقضاتها لن يحظى بثقة الجمهور ولا بتأثير فعلي في الرأي العام الدولي.

كما يمثل الانقسام والصراع المزمن في منطقة الشرق الأوسط عقبة كبرى أمام أي مشروع نهضوي، لكنه في الوقت نفسه يوفر بيئة خصبة لتدخل القوى الخارجية واستثمار الأزمات بما يخدم مصالحها. وقد ذهب كثيرون إلى القول: إن هذا التشرذم الإقليمي هو جزء من أهداف القوى الكبرى لإبقاء المنطقة ضعيفة ومفككة. ولم تَغِبِ المسؤولية عن بعض القيادات الإقليمية، التي انساقت في بعض الأحيان خلف هذه الأجندات.

وقد أسهمت المنافسات المحمومة بين القوى الإقليمية، والتي كثيرًا ما أخذت طابعًا عدائيًا وخطيرًا، في تفاقم الأوضاع وزيادة

هشاشة المنطقة. وبات من الضروري أن تسعى الأطراف إلى بلورة آليات أكثر فاعلية للتعاون والعمل المشترك البنَّاء. ولا يمكن لهذه الدول أن تظل تُعوِّل على دعم خارجي في وقت تعاني فيه القوى الكبرى من أزمات داخلية متفاقمة، تدفعها إلى التركيز على شؤونها الداخلية.

تعاني المنطقة من غياب الأطر الفاعلة القادرة على جمع الفرقاء. وهذه الثغرة تستدعي معالجة عاجلة. وتُعد جامعة الدول العربية نموذجًا صارخًا على هذا الفشل إذ يُنظر إليها -سواء داخل المنطقة أو خارجها- باعتبارها منبرًا للكلام الإنشائي أكثر منها منصة لصناعة القرار أو معالجة القضايا الجوهرية.

أحد الخيارات المطروحة يتمثل في إنشاء منظمة إقليمية جديدة من الصفر، إما بديلًا مباشرًا لجامعة الدول العربية، أو إطارًا موازيًا لها. غير أن جدوى هذه الخطوة مشروطة بتوافر المصداقية، والموارد، والقدرة التنفيذية. ورغم أن بناء مثل هذه المؤسسة سيستغرق وقتًا، إلا أن عوائده على المدى الطويل قد تكون ذات أثر تحولي في المشهد الإقليمي.

وانطلاقًا من تعدد الأحداث وتنوع المكونات في الشرق الأوسط، لابد من التوقف عند التساؤل حول ما إذا كان من المجدي أن تحمل المؤسسة الجديدة صفة "العربية" وهي صفة لغوية وعرقية. فمثل هذا الوصف يستبعد فاعلين غير عرب ذوي وزن في الإقليم.

كما يمكن اعتماد شروط للانضمام، بحيث تُمنع الدول المتورطة في انتهاكات جسيمة للقانون الدولي من الانخراط في هذا الكيان، إلى أن تُصحح أوضاعها. ووفق هذا المنطق، فإن كلًّا من إسرائيل وإيران قد تُستثنيان من العضوية في المرحلة الأولى، على أن يُنظر في انضمامهما لاحقًا حين تتغير المعطيات.

إن إنشاء كيان إقليمي جديد وفعال سيُوجه رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن شعوب المنطقة عازمة على التعامل الجاد مع التحديات المصيرية التي تواجهها. ورغم أن مثل هذا المشروع قد يواجَه بالرفض من بعض الدول بسبب حساباتها الخاصة، فإن مجرد طرحه علنًا سوف يُعيد تسليط الضوء على حالة الشلل التي تعاني منها جامعة الدول العربية كمؤسسة فقدت فعاليتها ومصداقيتها.

## فلسطين

إن حل هذا النزاع أمر جوهري لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دبلوماسية فعالة، ومثابرة، وخلاقة من جميع الأطراف المعنية. فوقف إطلاق النار وحده لا يكفي إذ لابد من معالجة جذور الأزمة، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والنظام القائم على الفصل العنصري الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

1. يجب ممارسة ضغوط جادة على جميع الأطراف، وعلى وجه الخصوص على إسرائيل، من أجل إنهاء هذا النزاع على أسس عادلة ومعقولة. وتتحمل الولايات المتحدة، باعتبارها الحليف الأكبر لإسرائيل، المسؤولية الأولى في هذا الصدد، إما من خلال الضغط المباشر على تل أبيب، أو بوقف إمدادها بالأسلحة.
2. يجب وضع حدٍّ للاحتلال القائم منذ عام 1967، والذي سبق أن اعتبرته محكمة العدل الدولية غير قانوني. بغضِّ النظر عن طبيعة الحل النهائي، فإن إنهاء هذا الاحتلال ضرورة لا يمكن التغاضي عنها، ويجب أن تُصر عليه جميع الدول على حدٍّ سواء.
3. لابد من محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات. وعلى الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها الرافض للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، وأن ترفع العقوبات التي فرضها الرئيس، دونالد ترامب، على المحكمة. كما يجب على جميع الدول احترام مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة، بما في ذلك أي قرارات مستقبلية تتعلق بهذا النزاع. ينبغي على عدد أكبر من الدول في الشرق الأوسط أن يحذو حذو تركيا وينضم إلى جنوب إفريقيا أمام محكمة

العدل الدولية، في الدعوى المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب إفريقيا ضد إسرائيل)، وفقًا للمادة 63 من النظام الأساسي للمحكمة. كما يجب على هذه الدول أن تعبِّر بصوت واضح عن مطالبتها بدعم دولي لضمان التزام إسرائيل بالإجراءات العاجلة التي فرضتها المحكمة. وفي إطار المحاسبة، يجب إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة في غزة، تضم شخصيات نزيهة وذات مصداقية. ويجب أن تُمنح هذه اللجنة حق الوصول الكامل وغير المقيد إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى الداخل الإسرائيلي. وينبغي أن يشمل تحقيقها الظروف التي عانى منها القطاع تحت الاحتلال قبل عام 2023، وأن تُؤخذ توصياتها بعين الاعتبار.

4. على القوى الأوروبية ودول الشرق الأوسط أن تتعاون لاحتواء الانحياز الأمريكي الدائم لإسرائيل. أما الدول التي مثل المجر، وتشيكيا، والنمسا، التي عرقلت تبني موقف أوروبي حازم، فيجب تحييد دورها. ومن المهم أن تسعى دول الشرق الأوسط والقوى الأوروبية إلى صياغة مواقف مشتركة، وإن تعذر ذلك، فعلى الأقل توحيد المواقف الإقليمية بشكل أوضح.

5. ينبغي لدول المنطقة أن تستمر في دعم الموقف المصري والأردني الرافض لاستقبال الفلسطينيين المُهجَّرين قسرًا من قطاع غزة، وفق المقترحات التي طرحها الرئيس، دونالد ترامب. إذ يصعب على مصر والأردن وحدهما مقاومة الضغط الأمريكي-الإسرائيلي. وأحد السبل لمواجهة ذلك يتمثل في تقديم حلول واقعية لإعادة إعمار غزة دون تفريغها من سكانها الأصليين.

6. على القوى الأوروبية الكبرى أن تُبادر بالاعتراف الرسمي بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية عاصمة لها. فمنذ عام 1980، تعلن الدول الأوروبية دعمها لحل الدولتين، لكن امتناعها عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يُقوِّض مصداقية هذا الموقف.

7. يجب أن يُترجم هذا الالتزام بحل الدولتين إلى خطوات ملموسة، تبدأ بفرض حظر أوروبي شامل على كل أشكال التجارة والأعمال مع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد كان من المفترض اتخاذ هذه الخطوة قبل عقود، فهي تُرسل رسالة قوية مفادها أن على إسرائيل الانسحاب إلى حدودها المعترف بها، ووقف مشروعها الاستيطاني. كذلك يجب على الدول الأوروبية توسيع دائرة العقوبات المفروضة على المستوطنين والجماعات الداعمة لهم، ومنع أي كيانات أوروبية من جمع التبرعات أو إرسال الأموال إلى تلك الجهات.

8. على المجتمع الدولي أن يُعيد النظر في تعامله مع السلطة الفلسطينية. لقد طُلب منها، في كثير من الأحيان، أن تقوم بدور الضامن الأمني لإسرائيل، أي أن تسهم عمليًّا في حماية الاحتلال. وهذا الدور يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني الذي يريد من قيادته أن تقود نضالًا حقيقيًّا من أجل التحرر. هناك تناقض جوهري لا يمكن تجاوزه بين هذين الدورين. وعلى المجتمع الدولي أن يضمن أن تستمد السلطة الفلسطينية شرعيتها من شعبها، من خلال تبنِّيها حصريًّا لدور التحرير الوطني، لا دور الوصاية الأمنية.

9. يتعين على القيادات الفلسطينية بلورة إستراتيجية أكثر وضوحًا لتحرير شعبها والسعي نحو السلام، على أن تنطلق هذه الإستراتيجية من إدراك أن حركة المقاومة على الأرض تمر بأضعف حالاتها منذ عقود. فقد تم سحق قطاع غزة، الذي شكَّل دائمًا مركز الثقل للحراك السياسي الفلسطيني، وسيستغرق تعافيه سنوات. وعلى الحكومات المتعاطفة مع القضية الفلسطينية أن تبادر إلى تقديم الدعم السياسي والتقني في هذه المرحلة المفصلية.

10. ينبغي على دول الشرق الأوسط توحيد مواقفها تجاه إسرائيل؛ فقد أدى مسار التطبيع المعروف باسم "اتفاقات إبراهام" إلى تقويض وحدة الصف العربي. ويُفترض بجامعة الدول العربية أن تعيد التأكيد على "مبادرة السلام العربية" لعام 2002 أساسًا لأي تسوية مستقبلية. كما يجب أن يكون أي تطبيع لاحق مشروطًا بخطوات محددة تتخذها إسرائيل لإنهاء احتلالها. وهذا يستوجب مواجهة الضغوط المتوقعة من إدارة ترامب.

11. لابد من تسليط الضوء بشكل أوضح على الفوائد المحتملة لاتفاق شامل على مستوى الإقليم مع إسرائيل، لإثبات أن الموقف العربي ليس مجرد خطاب إنشائي، بل رؤية واقعية يمكن أن تقود إلى مستقبل أكثر إشراقًا وأمانًا وازدهارًا، شرط التزام إسرائيل بالمتطلبات المنشودة.

12. على الفاعلين في الشرق الأوسط التكاتف في دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ إذ من شأن هذا التماسك أن يُصعِّب على القوى الخارجية الضغط على الدول بشكل منفرد لإبرام اتفاقات جانبية؛ ما من شأنه أن يعمق الانقسامات داخل المنطقة.

## سوريا

1. يتوجب على السلطات الانتقالية في سوريا العمل بكل السبل على إشراك جميع مكونات المجتمع السوري في العملية السياسية؛ إذ لا يمكن تصور مستقبل مستقر دون تقاسم فعلي للسلطة، وضمان تمثيل عادل وشامل في العملية السياسية. ويُفترض أن تكون "هيئة تحرير الشام" جزءًا من هذه المرحلة الانتقالية، دون أن تحتكرها أو تهيمن عليها. كما يجب أن تلعب النساء السوريات دورًا كاملًا ومتساويًا في رسم مستقبل سوريا.

2. يجب أن تكون المؤسسات السورية، بما في ذلك الجيش والشرطة وأجهزة الأمن، ذات طابع وطني تمثل جميع أطياف المجتمع السوري، وتبتعد عن الصبغة الطائفية أو الجهوية.

3. ينبغي تشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني، من خلال توفير التمويل اللازم ووضع إطار تنظيمي سليم يمكِّنها من أداء دورها في المرحلة الانتقالية.

4. على جميع الدول أن تشترط لإعادة علاقاتها الكاملة مع السلطات السورية الجديدة التزام الأخيرة بمسار انتقال سياسي شامل. ويُعد تحديد معايير "الشمول" أمرًا ضروريًّا لتوضيح الموقف. كما يجب اعتماد آلية رقابية فعالة لضمان شمولية العملية الانتقالية واحترام الحقوق الأساسية.

5. يجب رفع العقوبات غير العسكرية التي تؤثر في الحياة الاقتصادية داخل سوريا. وإن تم ذلك بشكل تدريجي، فعلى الدول التي فرضت العقوبات أن تضع إرشادات واضحة بشأن ما يجب على السلطات الانتقالية إنجازه. وفي حال ارتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يمكن إعادة فرض العقوبات. كما ينبغي إجراء مراجعة شاملة لتلك العقوبات لتقييم مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف السياسية في سوريا، واستخلاص الدروس المستفادة.

6. يجب احترام وحدة الأراضي السورية بشكل كامل، وعلى جميع الدول سحب قواتها من الأراضي السورية، ما لم تكن لديها موافقة صريحة من السلطات الانتقالية. وينطبق ذلك على إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة. وعلى إسرائيل أن تنهي احتلالها لهضبة الجولان المستمر منذ عام 1967، ولا يجوز لأي دولة أن تتعامل تجاريًّا مع المستوطنات غير الشرعية في هذه الأراضي المحتلة.

7. يجب أن يكون أي تفاوض مع إسرائيل مشروطًا بالقبول المسبق بإنهاء الاحتلال. وتُعد الخطوة الأولى في هذا المسار انسحابًا فوريًّا من جميع الأراضي التي احتُلت بعد ديسمبر 2023.

8. على جميع الأطراف دعم مفاوضات سياسية لتحديد مستقبل الأكراد في سوريا، بما يكفل لهم حقوقًا كاملة في سوريا الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية المشروعة التي تطرحها تركيا.

9. يجب تكثيف الجهود الدولية لدعم الاقتصاد السوري، لاسيما في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى القوى الخارجية الامتناع عن إغراق السوق السورية بالبضائع الرخيصة، التي تعجز الصناعات المحلية الناشئة عن منافستها.

10. ينبغي إنشاء بعثة انتقالية كاملة تابعة للأمم المتحدة، وربما بالتعاون مع جامعة الدول العربية. ويُستحسن تعيين مبعوث خاص مشترك بين الأمم المتحدة والجامعة، كما كانت الحال في عهد المبعوث، الأخضر الإبراهيمي، حتى عام 2014. ويجب أن يتمتع المبعوث الجديد بتفويض واضح وقوي، وأن يكون ناطقًا بالعربية.

11. يجب أن تكون العدالة والمساءلة مبدأ ناظمًا لجميع السياسات المتعلقة بسوريا وجزءًا أساسيًّا من العملية الانتقالية، وعلى الدول الخارجية تقديم الدعم والتمويل لإنشاء برنامج للعدالة الانتقالية ولجنة للحقيقة والمصالحة، تتضمن التعويضات وجبر الضرر. كما ينبغي عليها مساعدة الجهات المعنية لملاحقة مرتكبي الجرائم تحت حكم النظام السابق. ويجب تقديم التمويل والمساعدة الفنية لجمع وحفظ الأدلة والوثائق. ويتوجب على السلطات السورية الانضمام إلى نظام روما الأساسي والانخراط في المحكمة الجنائية الدولية، بما يتيح محاكمة كبار المسؤولين السابقين في لاهاي. ويُفترض بجميع الدول دعم إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما ينبغي حث روسيا على تسليم من تستضيفهم من المسؤولين المتورطين في جرائم جسيمة، بمن فيهم الرئيس السابق، للمثول أمام القضاء الدولي.

إن حل الأزمات الممتدة في الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم يتطلب صبرًا ودبلوماسية وخيالًا سياسيًّا. فالحلول السريعة نادرة، ولابد من تبني مقاربة جماعية تقوم على التزام حكومات المنطقة، وتعزيز مؤسسات فعَّالة، وتنمية مجتمع مدني نابض بالحياة، وعلاقات خارجية قائمة على الشراكة البنَّاءة لا الانقسام. وسيكون الاستثمار الجاد في الوقت والطاقة والموارد المالية شرطًا أساسيًّا لأي أمل في انتقال المنطقة نحو حقبة من الازدهار والأمان وخلو الصراعات.

# الهوامش

1. 55% من البريطانيين يؤيدون الاستهداف العرقي للعرب والمسلمين: كشف استطلاع مشترك أجرته "عرب نيوز" ومنظمة "كابو" (مجلس التفاهم العربي-البريطاني) ومؤسسة "يوغوف" أن أكثر من نصف البريطانيين يدعمون استخدام العرق معيارًا في الإجراءات الأمنية ضد العرب والمسلمين. https://www.caabu.org/news/news/press-release-55-brits-support-racial-profiling-against-arabs-and-muslims-arab-news-caabu
2. مقابلة ديفيد هوروفيتز مع برنارد لويس: تعبير جماعي عن الغضب ضد الظلم، جيروزالم بوست، 25 فبراير 2011، https://www.jpost.com/Opinion/Columnists/A-mass-expression-of-outrage-against-injustice
3. نايجل جونز، "ديفيد كاميرون والتاريخ الطويل للأرستقراطي المتعاطف مع العرب"، ذا سبيكتاتور، 17 فبراير 2024، https://www.spectator.co.uk/article/david-cameron-and-the-long-history-of-the-posh-arabist/
4. https://x.com/prem_thakker/status/1881768141317190108
5. https://edition.cnn.com/2025/01/21/world/trump-not-confident-gaza-ceasefire-intl/index.html
6. https://edition.cnn.com/2025/01/25/politics/trump-gaza-strip-jordan-egypt/index.html
7. https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/donald-trump-gaza-statement-full-b2692486.html
8. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2016/10/11/book-review-christopher-phillips-the-battle-for-syria/
9. https://www.gov.uk/government/speeches/update-on-uk-syria-sanctions-regime-minister-doughty-statement
10. https://www.bbc.co.uk/news/articles/c0j1z5ylgjjo

تنويه:الآراء والأفكار المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي أو وجهات نظر أو آراء المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية (GISR).